

ويكون طرف الزمان خبر عن اسم المعنى مطلقا بشرط حذو به شرط فان استغرق
 المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع فالسبح الصور يوم والسير
 شهر إذ لان السير نكرة لأنه باستغراقه كان هو لا سيما مع التذكير بالنسب
 الخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجوه يوم المصور في يوم أو يومين خلافا للكونين
 ثم قال وان كان الزمان معرفة نحو الصور يوم الجمعة لم يكن لا الرفع غالبا كما في الأول
 عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل في أكثر الزمان سوا كان الزمان معرفة أو نكرة
 فالأغلب نصبه أو جزمه نحو اتفاقنا بين لفريقين نحو الخروج يوما والسير يوم الجمعة
 أو في يوم الجمعة وإما قوله الحج أشهر معلومات فلنا كيدا من الحج ودعا
 الناس إلى الاستعداد له حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة
 فإذا كان طرف المكان خبر عن اسم مكان أو لا وان كان غير
 متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة
 فالرفع راجح نحو انت سمي ذكرا وقريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو
 زيد خلفك تبتى وإطال زيل الكلام في هذه المسألة كما يستدل على قوابله
 فعليك بمطالعته وشمل اسم المعنى اسما الأيام في يجوز الأخبار عنها بانها
 الزمان لكن إذا وقع لفظ اليوم خبر عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه
 على ضعف كونهما في الأصل مصدرين بمعنى اليوم والجمعة والسبت في معنى
 أي الاجتماع أو السكون والأولى الرفع لفظ الجمعة والسبت في معنى
 اليومين وكلف لفظ الجمعة والسبت كما يقع من عمل كالعيد والفطر
 والأضحية والنيروز فان في العيد معنى المود وفي الفطر معنى الإفطار
 وفي الأضحية معنى التضحية وفي النيروز معنى الاجتماع وكذلك قولك
 اليوم يومك لأنه على معنى شأنك وأمرك الذي تذكره بخلاف لفظ
 الأحد وما بعده من أيام الأسبوع فلا يجوز فيها الرفع لأنه لا يفتقر
 عملا وإنما هو بمعنى الأيام واليوم لا يكون في اليوم وإجازة الفروغ مقام

النصب

انصب ايضا لتأويلها اليوم بالإن كما يقال باليوم افضل كذا إلى
 الآن الأخذ والآن عمر من الاختصاص ان يكون ظرفه قال أبو حيان
 مقتضى قواعد البصريين في غير اسما الأيام اسما السهور ونحوها الرفع
 فنظ نحو اول السنة المحترمة وما كان من المتبادر ما لا خبر له لأنه في معنى
 الفعل تبعه عليه بقوله ويقضي عن الجزأي في حصول الفاعل به من وقوع
 الإصابة على معنى اللام أي وقوع الوصف بكتفي به أي بالوصف قال البصير
 احتراز بقوله بكتفي به عن مثل قال بجراد به زيد فان الفاعل فيه ليس
 بكتفي به من ورة التماسه بالضمير للمقتضى إلى زيد المعهود عليه وعليه
 فيعرب زيد مبتدأ موصوف وقايم خبر مقدم وبواه فاعل به لان معنى بكتفي
 به ان يكون الرفع بالوصف مضميا عن الخبر والفاعل فيها ذكر غير معنى إذ
 لا يحسن السكون عليه كذا قبل وفيه بحث إذ اعلم المرحوم كما أخرج في ذكر
 زيد فتقبل قال بجراد به زيد فاقبل بواه حفيد بمنة لاقبل بجراد به
 وذلك يحسن للسكون عليه قطعا وهو يعصم عن ارتكاب ما مبتدأ التقى
 فاعله وهو بواه عن الخبر والجملة خبر عن زيد فاعلا كان ذلك المرفوع أو
 كان تأويله أي تأويله لفاعل والمراد بالوصف الرفع اسم الفاعل كضارب
 واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة بحسن واسم التقدير نحو حسن
 والمسبوب نحو قرشي معناه ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالرفع وقد
 أشار ذلك إلى ان الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو الراجح
 وقيل شرط في الضم على أداة استنظام الخبر والجملة ومقتضى معناه حرفا
 كانت الأداة كالعزة وحمل وكانت اسما كما ومن ومتى وابن وكيف
 وهم وإيان كذا عزم ابن مالك قياسا على ما أو الهمة وقصر أبو حيان
 عليهما إذ لم يسمع سواهما وكان الرفع معتادا على أداة التقى ولو دعيت
 كذلك أي سوا كانت حرفا واسما نحو ما ولا وغيره وكانت الأداة فعلا